



للنشر الفوري

اللجنة التنفيذية الجديدة للشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان تعرب عن قلقها من تصاعد العنف في سورية

كوبنهاغن، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 - أعربت اللجنة التنفيذية للشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان المنتخبة حديثاً عن قلقها المتزايد من تصاعد العنف في سورية، وذلك في أول اجتماع رسمي لها عقد في كوبنهاغن يوم 27 أيلول/ سبتمبر 2012.

إن الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان تشعر بقلق عميق من حالة الحرب الأهلية المفتوحة السائدة حالياً في سورية. وتؤكد الشبكة أن الوضع الحالي يرجع إلى سنوات من الدكتاتورية التي فرضها على الشعب السوري نظام حافظ الأسد وابنه من بعده. وفاقم الوضع السياسات غير المتوافقة، والمتناقضة أحياناً، التي يتخذها المجتمع الدولي، فبعض الدول تحارب النظام السوري، وأخرى تؤيده، وفق المصالح. وعجز مجلس الأمن الكارثي عن إنهاء الأزمة يسلط الضوء على جوانب القصور في نظام الحاكمية العالمي في ضمان اتباع وتطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتود الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان في هذه المرحلة أن تشيد بالنضال المشروع للشعب السوري ضد الدكتاتورية التي صبر عليها عقوداً.

إن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والقانون الإنساني في وقت الحرب تجعل معاناة الشعب السوري أقسى، وخاصة معاناة النسوة والأطفال، الذين يضطرون للهرب واللجوء إلى دول مجاورة، ما يؤدي إلى كارثة إنسانية. وتقع على كاهل مجلس الأمن الدولي مسؤولية أن يجيز بشكل عاجل إقامة ممرات إنسانية آمنة لتلبية حاجات المدنيين. وكل الأطراف في النزاع عليها مسؤولية الالتزام بمبادئ القانون الإنساني.

وتعتقد الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان أن كل الجرائم التي ترتكبها كل الأطراف أثناء النزاع يجب أن ترفع إلى المحكمة الجائية الدولية. ويجب توثيق هذا الجرائم فوراً بصرف النظر عن مرتكبها لتمهيد الطريق أمام العدالة الانتقالية لكشف الحقيقة، والاعتراف بالضحايا وتعويضهم، وتحديد الجناة.

وتوصي الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والدول المجاورة لسورية ووكالات الأمم المتحدة بتقديم الموارد اللازمة لتوفير ملجأ للمشردين. وتوصي الشبكة أيضاً الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن يمنح اللجوء دون قيود للسوريين الساعين إلى ملجأ.

هذا وقد انتخبت اللجنة التنفيذية الجديدة في الاجتماع نائباً للرئيس السيدة نصيرة ديتور، التي تمثل جمعية عائلات المختفين في الجزائر في الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن تضامنها الحازم مع عضو اللجنة عثمان اشي، المعتقل في تركيا. وشجبت اللجنة السياسات المشددة للدول الأوروبية، واعتبرتها غير مقبولة، إذ كان من نتائجها منع محمود أبو رحمة، عضو اللجنة من حضور الاجتماع.

(انتهى الخبر)

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ: حياة زغيش على رقم الهاتف التالي:

Mobile: +32 (0) 488 08 00 41

وللمزيد من المعلومات عن الشبكة، الرجاء زيارة موقعها التالي:

www.euromedrights.net